المحاضرة السادسة:طرق حل المشكلة الاقتصادية في الانظمة الاقتصادية.

-تختلف طرق حل المشكلة الاقتصادية من نظام اقتصادي لآخر وهذا ما سنتطرق في هاته المحاضرة.

1- النظام الاقتصادي الحر(الرأسمالية): الذي يقوم على الملكية الخاصة(الفردية) لوسائل الانتاج والمنافسة الحرة وعلى حرية الفرد في التعاقد وفي اختيار نوع النشاط الاقتصادي الذي يزاوله،والذي ينحصر فيه تدخل الدولة في الميدان النشاط الاقتصادي بطريقة تلقائية عن طريق جهاز الثمن (جهاز السعر) فحركات الاثمان في السوق الحرة الذي يسود فيها عنصر المنافسة الكاملة (حرية البيع بالثمن حسب السوق) بين البائعين والمشترين،انما تعكس رغبات افراد الجماعة الاكثر إلحاحا والذي ينبغي اشباعها،اي انها إنها تعكس تفضيل الجماعة لكميات السلع والخدمات التي يريدونها لإشباع رغباتهم،وحتى كشف سلم الاثمان السوق على سلم تفضيل الجماعة بهذا الشكل فانه يصبح من السهل توجيه الموارد النادرة نحو انتاج السلع والخدمات التي تتفق مع السلم التفضيل فإذا ارتفع ثمن للسلعة معينة في السوق فان هذا يدل على افراد الجماعة اقتناء تلك السلعة وعلى انهم يرغبون فيها اكثر من غيرهم وطالما ان عامل تحقيق اقصى ربح هو الذي يحكم تصرفات المنتجين في ظل هذا النظام،فان ارتفاع ثمن تلك السلعة سيدفع بهؤلاء المنتجين لتوجيه مزيد من الموارد النادرة الموجودة تحت تصرفهم لإنتاج هاته السلعة لسد رغبة الافراد فيها والتي يرتفع ثمنها نسبيا تبعا لذلك والعكس صحيح في حالة انخفاض ثمن السلعة في السوق ولعل اخر ميزة ينطوي عليها هذا النظام الحر القائم على المنافسة هي انه يحدث فيه توزيع رشيد للموارد اي يستخدم الموارد بحيث يمكن الحصول منها على اكثر عائد ممكن وفي ظل هذا النظام يمكن تقويم الموارد الانتاجية تقويما صحيحا في سوق يتنافس فيه البائعون والمشترون للحصول على هذه الموارد وأثمان يعتقدون تماما انها تساويها.

ان نجاح هذا النظام في حل المشكلة الاقتصادية بطريقة تلقائية على النحو السابق،انما يفترض سيادة المنافسة الكاملة في السوق حتى يمكن لجهاز الثمن ان يقوم بدوره في توجيه الموارد النادرة نحو افضل الاستعمالات الممكنة التي تحقق اقصى قدر ممكن من الاشباع ولكن هذا الافتراض "المنافسة الكاملة في السوق"ليس هناك ما يضمن تحقيقه دائما في الحياة الواقعية،فغالبا ما تستمر حالة المنافسة الكاملة لأجل قصير ثم يتحتم الامر على المنتج الافلاس او الخروج من السوق او الى القضاء على منافسه وإقامة الاحتكار من نوع ما فيستغل المستهلك ويفرض عليهم الاسعار التي تحقق له اقصى ربح ممكن،عندئذ يفقد جهاز الاثمان وظيفته الاساسية كموجه للموارد النادرة حيث تعد حركات الاثمان في السوق تعبيرا صادقا عن

رغبات الافراد اي لم يعد جهاز الثمن قادرا على الكشف عن سلم تفضيل الجماعة لأنواع وكميات السلع والخدمات التي يريدونها لإشباع حاجاتهم وهكذا سيعجز النظام الاقتصادي الحر(الرأسمالي)الذي يعتمد على آلية جهاز الثمن اجلا ام عجلا على حل المشكلة الاقتصادية ولا يكون هناك سبيل للتغلب على ذلك إلا بنوع من التدخل الحكومي في سير النظام الاقتصادي.

2-النظام الاشتراكي:النظام الاقتصادي الموجه(المخطط)الذي يقوم على الملكية العامة (الجماعية)لوسائل الانتاج،يتم حل المشكلة الاقتصادية بطريقة مباشرة،حيث تقوم الدولة بنفسها بالرقابة على الجهاز الانتاجي بأكمله كما تقوم بتوجيه العمليات الانتاجية في كافة النواحي او الاتجاهات،فتصبح الدولة هي المنتج الوحيد الذي له سلطة توظيف الموارده الانتاجية،ولا محل للقطاع الخاص في هذا وإذا ما اصبحت الدولة هي المنتج الوحيد فان هذا يقتضي ضرورة سيطرتها على وسائل الانتاج المختلفة لتديرها عن طريق ما يسمى التخطيط المركزي عن طريق سلطة مركزية تملك سلطات كافية لإملاء خططها على جميع الوحدات الانتاجية وتلك الإدارة المركزية هي التي تتولى رسم سلم تفضيل الجماعة عن طريق القيام بدراسة شاملة

لحاجات الافراد ورغباتهم بواسطة الاحصاءات الدقيقة ثم ترتب هذه الحاجات ترتيبا تنازليا طبقا لأهميتها مسترشدة(معتمدة) في ذلك مصلحة الجماعة،وهي ايضا التي تتولى توظيف الموارد النادرة طبقا لخطة مرسومة لانتهاج،والاستهلاك وواضح ان حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الموجه،إنما يتم بطريقة تحكمية حيث ان الادارة المركزية مهما اوتيت من حكمة فلن تستطيع ان تلم بكل حاجات الافراد وبالأهمية النسبية لكل منها،ولذلك لا يمكن توجيه الموارد النادرة توجيها سليما يتفق مع ما يرغب افراد الجماعة في اشباعه من حاجات،و يعجز أيضا على استخدام موارده النادرة،بحيث تستخدم تلك الموارد في الحصول على الموارد الانتاجية ستكون تحكمية في النظام الموجه على اساس انه لن تكون اسواق لذلك يمكن ان تخطئ الادارة المركزية،فتخطط لموارد من الموارد اقل مما ينبغي بحيث تكون منخفضة جدا،وتكون اسواق لا مبرر لها في استخدام هذا المورد.

3-النظام الاقتصادي المختلط:في المجتمعات التي تتبع نظام اقتصادي مختلط،اي ذلك الذي يجمع بين الحرية والتوجيه يتم حل المشكلة الاقتصادية جزئيا عن طريق جهاز الثمن وجزئيا عن طريق ادارة التخطيط المركزية.